

أولاً- التماسك والتفكك الاجتماعيان والمخدرات غير المشروعة

حكومية وغير حكومية من خلالها بعزم وتصميم على تعزيز قدرة السكان المحليين والتصدي للمشاكل الاجتماعية المتعددة التي تفتشت إلى أبعد الحدود في هذه المناطق.

٥- ولا شك في أهمية تلبية احتياجات السكان في هذه المجتمعات. وتشكل الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع، وضمان تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتعزيز الصحة العامة للجميع، وخفض وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأم، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وضمان الاستدامة البيئية وتيسير الشراكات العالمية من أجل التنمية، موضع توافق سياسي في الآراء من أجل اتخاذ إجراءات لتلبية احتياجات هذه الجماعات الشديدة الضعف والمعرضة لمخاطر جسيمة.

٦- ومن المهم إدراك أن كثيراً من هذه المجتمعات المحلية الهامشية تعرض صحة الذين يعيشون في كنفها ورفاههم لخطر فادح، ويمكن في الوقت نفسه أن تصبح أيضاً بمرور الوقت مصدر خطر عظيم يهدد المجتمعات التي تنتمي إليها ككل. ولا يمكن، بل لا ينبغي، تجاهل هذه المجتمعات، لا من حيث احتياجاتها ولا من حيث التحديات التي قد تطرحها بوجه أعم.

٧- والمجتمعات البشرية بطبيعتها لا تُختزل في كونها عبارة عن عدد كبير من الأفراد المتميزين. فالصلات التي تربط الناس بعضهم ببعض وتولد شعوراً مشتركاً بالهوية وبوحدة الغاية لها أهمية أساسية ضمن مفهومي المجتمع المحلي والمجتمع ككل في حدّ ذاتهما. ومن المرجح أن يكون هناك شعور قوي بالانتماء إلى المجتمع المحلي عندما يشعر الأفراد والأسر شعوراً واضحاً بالرابطة التي تجمعهم بجيرانهم، وبالاتشارك في الاستثمار في المستقبل واللغة والاحترام المتبادل والثقة الراسخة.

٨- أما عندما يشعر الأفراد بعدم وجود أي مصلحة لهم تُذكر في المجتمع ككل، والأهم من ذلك أنه عندما يشعرون

١- إن تعاطي المخدرات غير المشروعة هو واحد من أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم. فهو مشكلة تعم جميع البلدان، من أغناها إلى أفقرها، وجميع الفئات، كما تشمل، على نحو متزايد، جميع فئات الأعمار، وتؤدي إلى استفحال الجريمة والفساد والإرهاب على الصعيد العالمي، وتُدرّ ثروة خيالية على فئة قليلة، في حين تسبب أذى لا حدّ له للكثيرين، إذ تزدهر ملايين الأرواح وتهدد بقاء المجتمعات في حدّ ذاتها في جميع أرجاء العالم.

٢- وقد أصبح نطاق مشكلة المخدرات العالمية وتأثيرها يهددان نظم الصحة والتعليم والعدالة الجنائية والرفاه الاجتماعي والاقتصاد، بل، في بعض الحالات، النظم السياسية في بلدان شتى من العالم. وهي مشكلة اكتسبت زخماً هائلاً ووجدت، بفضل التكنولوجيات الجديدة، ومنها الإنترنت، وسائل جديدة لتوسيع نطاق تأثيرها ورجحيتها.

٣- غير أن الاهتمام في هذا الفصل لا ينصب على النمط العام لتعاطي المخدرات في مختلف المجتمعات، بل على تكوّن مجتمعات محلية متفاوتة الحجم في بلدان كثيرة - بعضها كبير وبعضها صغير - تكاد مشكلة تعاطي المخدرات فيها تتخذ بُعداً وبائياً، فتساهم في تفاقم طائفة واسعة من المشاكل الاجتماعية وتزداد بدورها تفاقمًا بسبب تلك المشاكل التي تشمل العنف والجريمة المنظمة والفساد والبطالة وسوء أحوال الصحة ورداءة التعليم، مما يؤدي إلى حلقة مفرغة يتضرر منها الفرد والمجتمع. وتطرح هذه المجتمعات المحلية تحديات جساماً، لا من حيث تلبية الاحتياجات الخاصة بها فحسب، بل أيضاً من حيث الخطر الذي قد تُعرض له أحياناً المجتمعات التي تنتسب إليها ككل.

٤- والمشاكل التي تواجهها تلك المجتمعات المحلية والاتجاه نحو ارتفاع مستويات تعاطي المخدرات والجريمة والتفكك الاجتماعي كلها من دواعي الإحباط. غير أن هناك مبادرات قائمة بالفعل في كثير من هذه المجتمعات تعمل وكالات

وراء ما يلوح على المشتغلين ببيع المخدرات والاتجار بها من علامات الثراء العريض والمكانة الرفيعة.

١١- وعلى الرغم من أن هناك أمثلة مشهورة يعرفها القاصي والداني من هذه المجتمعات المحلية الهامشية في بلدان مثل البرازيل والمكسيك وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، فإن المشكلة قائمة في جميع المناطق. فعلى الصعيد العالمي، هناك مجتمعات محلية بعضها في المناطق القروية وبعضها في قلب أغنى المدن على وجه الأرض، حيث لم يعد السكان المحليون يشعرون باتتمائهم إلى المجتمع ككل وصارت مشاكل الإقصاء والتفسخ الاجتماعيين ظواهر باقية للعيان.

١٢- ويشهد كثير من هذه المجتمعات تدهورا خطيرا أدى إلى تفاقم طائفة عريضة من المشاكل الاجتماعية، منها تعاطي المخدرات والعنف والجريمة المنظمة واعتلال الصحة ومحدودية التعليم وتفشي البطالة. وفي ظل تلك المجتمعات ينتاب الأفراد والأسر شعور عميق باليأس يؤدي بهم إلى الاعتقاد أن ظروف عيشهم لن تتغير أبداً وأنهم لن يتمتعوا بمناخ الأمن والأمان والاستقرار الاقتصادي التي ينعم بها سائر أفراد مجتمعهم. وقد يخطر لبعض الناس بكل عفوية وهم يصطدمون بواقع يبدو فيه منقطعي الصلة بالمجتمع ككل، أنه لا مبرر يُذكر لعدم اتباع أسلوب عيش يسمح لهم بتعاطي المخدرات والإجرام.

١٣- وكثيرا ما تعتبر هذه المجتمعات المحلية "مناطق محظورة"، أي أماكن يتحاشى الناس الذهاب إليها مخافة أن يتعرضوا لأعمال العنف والترهيب. وقد يعترى الذين يعيشون في ظل هذه المجتمعات شعور قوي بالهوية وبرابطة الانتماء إلى مجتمعهم الخاص، وهو شعور قد يكون منبع قوة لهم وفي الوقت نفسه مصدر انفصام عن المجتمع ككل. كما أن الذين يعيشون في حظيرة المجتمع ككل قد ينظرون إلى سكان هذه المناطق وكأنهم أناس مختلفون عنهم اختلافا جوهريا يعيشون حياة تتسم نوعا ما بسمة الخطر والجريمة.

بأن المجتمع ككل لا يعير كبير اهتمام لرفاههم، يكون هناك خطر حقيقي يُخشى معه أن تضعف الأواصر التي تربط الناس لولا ذلك بعضهم ببعض، مما يحدث شرخا عميقا في الشعور بالانتماء الجماعي ويعطي زحما هائلا لطائفة واسعة من المشاكل الاجتماعية. هذا وإن صحة المجتمعات المحلية والمجتمعات ككل إنما تقاس، إلى حد بعيد، بدرجة تماسكها. فعندما يتصدع بُنيان المجتمعات ويخو الشعور بالتماسك يغلب أن تكثر المشاكل التي قد لا يكون تعاطي المخدرات والجريمة سوى أبرز مظاهرها. وهذه المشاكل قد تفضي إلى كثير من الاضطرابات الاجتماعية وأعمال العنف كالتى شهدتها مدن في أرجاء العالم، وهذه الاضطرابات الاجتماعية وأعمال العنف يمكن أن تنتشر خارج حدود المجتمعات المحلية ويمتد لهيبتها إلى المجتمع ككل.

ألف- تنامي المجتمعات المحلية الهامشية ومشاكل تعاطي المخدرات في أوساطها

٩- ما يُشاهد اليوم في بلدان شتى في أرجاء المعمورة، في الدول الغنية والفقيرة على السواء، هو نشوء مجتمعات محلية هامشية تضافرت فيها عوامل الصراع والعنف وتعاطي المخدرات والجريمة والترهيب وسوء الأحوال الصحية وضعف التعليم ومحدودية فرص العمل أو انعدامها مطلقا، فكان لها أثرٌ وخيم وأصبحت هي القاعدة العامة بالنسبة لكثير من الأشخاص الذين يعيشون في كنفها.

١٠- فقد أصبح تعاطي المخدرات والاتجار بها والجريمة المنظمة ظواهر يومية داخل هذه المجتمعات. وهي مناطق تزايدت فيها العراقل التي تعوق قدرة الحكومات الوطنية والمحلية على المراقبة وأصبحت فيها العصابات الإجرامية المدججة بالسلاح والجيدة التمويل تتولى دور توفير الإدارة المحلية والتحكم في حياة السكان المحليين من خلال مزيج من إجراءات الترهب والمكافأة بمنافع آنية. واكتسبت مشكلة المخدرات في أوساط هذه المجتمعات زحما خارقا للعادة. وغالبا ما ينجر الشباب الذين ترعرعوا في هذه الأوساط

١٤- وفي الوقت نفسه، قد ينتاب كثيرا من الوكالات التي تعمل في أوساط هذه المجتمعات (كالشرطة وهيئات الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية) شعورٌ بأن التحدي المائل في هذه المناطق أكبر من أن تقدر على التغلب عليه بمواردها المحدودة. ففيما يتعلق بالشرطة مثلا، قد تبلغ العصابات الإجرامية المحلية درجة من القوة والنفوذ على تلك المجتمعات تتجاوز ببساطة قدرة أجهزة إنفاذ القانون التقليدية على النجاح في التحقيق في الأعمال الإجرامية وملاحقة المتورطين فيها قضائيا. وفي بعض الحالات، تتعمد العصابات الإجرامية استهداف الشرطة فتقتل أعدادا كبيرة من ضباط إنفاذ القانون وتوجه بذلك رسالة قوية إلى السكان المحليين مفادها أنها، أي التنظيمات الإجرامية، هي الماسكة بزمام الأمور، وليس الشرطة. ولمشكلة العصابات بُعد آخر، وهو دينامية المواجهة بين العصابات، التي تقوّي شعور الفرد بالانتماء إلى العصابة.

١٨- ولا يتجلى الانسلاخ والتفكك داخل هذه المجتمعات في مدى انتشار بيع المخدرات وتعاطيهما وما يتصل بها من الجرائم فحسب، بل إن هذه الجماعات تتسم في الغالب الأعم بضعف الخدمات الصحية أو انعدامها كلية، ومحدودية الخدمات الاجتماعية، ونقص في تمويل الخدمات التعليمية، وضعف شبكات النقل أو انعدامها مطلقا، وضعف مرافق الصرف الصحي وضعف إمكانيات الحصول على السلع والخدمات وفرص العمل، فضلا عن ارتفاع معدلات الاعتلال والوفيات.

١٩- ورغم أن تلبية احتياجات السكان في هذه المناطق ستكون ولا شك أمرا محفوفا بالمصاعب، فإن التقاعس عن ذلك ستكون له عواقب أفدح بكثير وينبغي تجنبه بأي ثمن. ولا ينحصر التحدي في ضمان إنفاذ القانون بفعالية وكفاءة، بل يتعدى ذلك بكثير ليشمل إعادة التأهيل الاجتماعي لتلك المناطق لكي يتسنى للقائمين بها التمتع بمنافع المشاركة الكاملة ضمن المجتمع ككل. كما أنه لا بد من الإقرار بأن أي جهود تبذل لتحقيق إعادة التأهيل الاجتماعي ستواجه منافسة ضارية من العصابات الراسخة الجذور.

باء- تهديد التماسك الاجتماعي

٢٠- يتطرق هذا الباب بإيجاز إلى ما يهدد التماسك الاجتماعي من مخاطر تشهدها الآن بعض المجتمعات. ورغم أن هذه المخاطر كثيرة ومتنوعة، فمن المهم إدراك أن أيًا من العمليات الاجتماعية الموصوفة أدناه لا ينبغي أن يعتبر عاملا

١٥- ويواجه الذين يعيشون في هذه المجتمعات واقعا قد تبدو فيه قدرة أجهزة إنفاذ القانون غير كافية للتصدي لمستوى الجريمة المنظمة داخل هذه المناطق، فينتابهم شعور بأنهم وقعوا فعلا رهائن في عقر ديارهم وأحيائهم.

١٦- والرسالة التي غالبا ما توجه بقوة إلى السكان المحليين من تلك العصابات الإجرامية هي تحذيرهم من التعامل مع الشرطة. وهي رسالة غالبا ما توجه بواسطة التهديد بالعنف وبالغضب الفعلي أيضا. وقد يصبح السكان المحليون خائفين من المواجهة بمعارضة المتورطين في المناجزة بالمخدرات داخل تلك المجتمعات. والحقيقة أن هؤلاء الناس، حتى وإن كانوا ربما يميلون إلى إبلاغ الشرطة بما يجري، قد يخشون أن تقوم العناصر الفاسدة ضمن الشرطة المحلية بتسريب بلاغاتهم إلى الضالعين في هذه الجرائم. وهذا قد يؤدي بدوره إلى حالة الإحجام عن نقل أي معلومات مطلقا إلى الشرطة أو الاكتفاء بنقل معلومات شحيحة إليها، ونتيجة لذلك قد يتكوّن انطباع بأن المجتمع المحلي برمته شريك على نحو ما في أسلوب العيش الإجرامي.

١٧- وعندما تُقدّم أجهزة إنفاذ القانون بالفعل على تنفيذ عمليات للتصدي للعصابات الإجرامية في تلك المناطق، قد

صحتهم البدنية والنفسية ورفاههم وعملهم ومساراتهم التعليمية وحياتهم الأسرية. ولئن كان للهجرة فوائدها الإيجابية الجمة على المهاجر والمجتمع ككل، فقد تثير لدى النازح الإحساس بالانفصال عن المجتمع المحيط به والشعور بالضعف. وعندما تكون طائفة من المهاجرين قادمة من مناطق مرتبطة بإنتاج المخدرات غير المشروعة وتعاطيها، يزداد احتمال أن ينخرط أفرادها في أشكال من إساءة استعمال المخدرات كسبيل للتغلب على هذا الإحساس بالتشرد.

٣- التحوّل السياسي والاقتصادي

٢٤- بالمثل، قد تشهد المجتمعات التي تمر بمراحل تحوّل سياسي واقتصادي تراجعاً كبيراً في قوة التماسك الاجتماعي. فعندما تفقد الهياكل السياسية والأنشطة الاقتصادية السابقة سندها وتنشأ أشكال جديدة من النشاط الاقتصادي والحوكمة، قد تشعر بعض الفئات الاجتماعية بالعزلة والانفصال عن المجتمع الكبير. وهذا الإحساس بالاعتزاز عن الهياكل الجديدة للحكومة قد يؤدي بالأفراد والفئات الاجتماعية إلى الانخراط في ضروب شتى من السلوكيات الضارة بهم ومجتمعهم.

٤- نشوء ثقافة الإسراف على النفس

٢٥- قد لا يتقوّض التماسك الاجتماعي بفعل الفقر والإقصاء الاجتماعي فحسب، بل أيضاً من جراء نشوء ثقافة تدعو للإسراف على النفس. فعلى سبيل المثال، قد يرى بعض الأشخاص ممن ينعمون برفاهية العيش أنهم لم يعودوا بحاجة إلى العيش وفق قواعد وأعراف باقي أفراد المجتمع وقد يتبعون أنماطاً من السلوكيات تتسبب في إلحاق الأذى بأنفسهم. وقد يشعر بعضهم أنّ تعاطي أنواع معينة من المخدرات (مثل مسحوق الكوكايين) رمز يجسّد نجاحهم ورفعة مكانتهم. وقد يُعتبر تعاطي المشاهير وبعض العاملين في قطاعات الفنون والموسيقى والترفيه للمخدرات سلوكاً يعبر عن مواهبهم الخلاقة ومكانتهم الرفيعة. ويمكن لثقافة

يؤدي حتماً بالفرد إلى أسلوب عيش قائم على تعاطي المخدرات والجريمة. فمتى وحيثما مارس المرء هذه السلوكيات، فهو يمارس جانباً من حرية الاختيار الشخصي إلى حدّ ما. وليس المقصود من ذلك إلقاء التبعة على الضحية، بل إدراك أنّ المرء، مهما كانت العمليات الاجتماعية التي يخضع لها والضغط الاجتماعي الواقعة عليه، يظل قادراً على ممارسة جانب من حرية الاختيار فيما يفعله وما يمتنع عن فعله. ومن المهم ملاحظة أنّ هذا الجانب من حرية الاختيار هو الذي يبشر بإمكانية التحسّن وإعادة التأهيل، حتى في أصعب الظروف، وبقدرة الفرد على أن يجد لنفسه طريق الخلاص من الصعوبات التي يواجهها.

١- استمرار التفاوت الاجتماعي

٢١- يحدث في الكثير من المجتمعات أن تغطي بعض الفئات الاجتماعية، فتتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وترسخ. ونتيجة لهذا التفاوت، تصبح الفوارق ملحوظة في طائفة من مؤشرات الصحة والرفاه الاجتماعي، مثل صحة الأطفال والأمهات ووفيات الأطفال والاعتلال والأجل المتوقع ونسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة.

٢٢- وعندما يعاني المجتمع من تعدّد أوجه التفاوت واستمرارها وتجذرها بهذا الشكل، قد تفقد بعض الفئات الاجتماعية الأمل بالفعل في أن تنعم قط بشمار المشاركة الكاملة في حياة المجتمع الكبير. وعندما يواجه أفرادها مستقبلاً تضيق فيه أبواب الفرص المتاحة أمامهم، قد يأخذون في الانسلاخ عن المجتمع ككل، وينخرطون في مجموعة من السلوكيات الضارة بهم وبه، ومنها تعاطي المخدرات والاتجار بها.

٢- الهجرة

٢٣- يصبح المهاجرون، أفراداً وجماعات، عند النزوح من منطقة إلى أخرى، أكثر عرضة لصعوبات اجتماعية متعدّدة ترتبط بإحساسهم بالتشرد. وقد يكون من بينها تحديات تهدد

يمكن أن تعاني خلاله من نقص في الخدمات الاجتماعية وأن تصبح آليات العدالة وإنفاذ القانون في ظلّه غير ظاهرة للعيان. وقد يزيد هذا التماسك الاجتماعي وهنا على وهن.

٨- النمو الحضري السريع

٢٩- قد يتعرّض الكثير من أشكال التماسك الاجتماعي التقليدية للتآكل والتحلل في المجتمعات التي تشهد نموا حضريا سريعا، ومنها المجتمعات التي تشهد نزوحا سكانيا من الريف إلى الحضر. وربما يكون من صور هذا التآكل والتحلل تفكك الروابط الأسرية والتقارب الأسري. كما قد يشمل تحوّل المناطق الحضرية إلى فضاء ثقافي بيدي تساهلا تجاه طائفة أكبر من السلوكيات الفردية والتجاوزات الاجتماعية والفردية نتيجة لزيادة إحساس الفرد بأنه "نكرة" لا أحد يعرف هويته داخل تلك المناطق.

٩- فقدان احترام القانون

٣٠- عندما يشعر السكان المحليون بأنّ نظامهم القانوني جائر أو فاسد أو غير فعال، فمن المرجح أن يفقدوا الثقة بتلك القوانين والهيئات المعنية بتنفيذها، وهو أمر لا يصعب التنبؤ به. ويصبح هناك خطر حقيقي في هذه الحالات من أن يفقد الناس بالفعل الأمل في أن تتمكن الحكومة الوطنية أو المحلية قط من أن تفعل لهم أيّ شيء لتحسين أحوالهم. وقد ينظرون إلى السياسة والموظفين العموميين بعين الريبة والشك، وينحون بصورة متزايدة إلى اعتبارهم أناسا تحرّكهم رغبتهم في تحسين أحوالهم وليس أحوال السكان المحليين. وقد تؤدي هذه الحالة بالعصابات الإجرامية إلى أن تظهر بمظهر السلطة الفعالة الوحيدة في المنطقة.

١٠- اقتصاد المخدرات المحلي

٣١- قد تنشط تجارة المخدرات غير المشروعة في هذه المجتمعات إلى حدّ أنها تقتلع بالفعل الأنشطة الاقتصادية المشروعة، ولا يقتصر الخطر في ذلك على مجرد انتشار تجارة

التساهل تجاه تعاطي بعض الأشخاص والفئات الاجتماعية للمخدرات، التي قد تنشأ نتيجة لذلك، أن تساهم في اتّساع دائرة قبول بعض ضروب إساءة استعمال المخدرات في المجتمع الكبير باعتبارها من الممارسات العادية، ويمكن لها بدورها أن تؤدي إلى تفويض التماسك الاجتماعي.

٥- نمو النزعة الفردية والاستهلاكية

٢٦- تشهد بعض المجتمعات اتجاها متزايدا لإعطاء الأولوية لإشباع احتياجات الفرد على إشباع احتياجات المجتمع الكبير. وكان من جرّاء تزايد الاهتمام بإشباع رغبات الفرد وزيادة التركيز على الاستهلاك إضعاف التماسك الاجتماعي في بعض المجتمعات وزيادة بعض أشكال السلوكيات الضارة بالفرد والمجتمع مثل إساءة استعمال المخدرات.

٦- التحوّل في القيم التقليدية

٢٧- قد تتعرّض قوّة التماسك الاجتماعي للتقوض الشديد أيضا عندما يحدث تحوّل في القيم التقليدية نتيجة لظهور تغيّرات ثقافية وسياسية واقتصادية وروحية وكذا نشأة مجموعات جديدة من القيم لاحقا. وقد يفرز هذا الوضع إحساسا لدى بعض الفئات الاجتماعية بالإقصاء أو بالانفصال عن القيم الجديدة والناشئة ويجعلها أكثر ميلا إلى السعي لتحقيق مصالحها الخاصة بغضّ النظر عن تأثيرها على المجتمع ككل.

٧- المجتمعات في مرحلة النزاعات وما بعدها

٢٨- عندما تمر المجتمعات بحالات نزاع أو تخرج منها، كثيرا ما تتبدّى فيها أمارات واضحة على حدوث انهيار في التماسك الاجتماعي. وقد يصيب التوتّر والضعف في هذه الحالات الروابط الاجتماعية التي كانت في السابق وثيقة ومتداعمة، مما يترك قطاعات واسعة من السكان فريسة للشك في مدى قوة انتمائها لمجتمع مشترك. وقد تشهد المجتمعات التي تتعافى من آثار نزاع فراغا في هيكل الحكومة

وإشاعة الإحساس بالثقة بين الشرطة وسكان تلك المناطق بما يعزز شعور هؤلاء السكان بالأمن والأمان.

٣٥- وفي منطقة كيب فلاتس بجنوب أفريقيا، التي تعاني منذ وقت طويل من ارتفاع معدلات تعاطي المخدرات والعنف وتردي الأحوال الصحية وقلة فرص العمل، اضطلعت هيئات وطنية ودولية بتنفيذ مبادرات ترمي إلى الحد من مستويات العنف المرتكب في الشارع من خلال تحسين الأوضاع في المناطق الحضرية. وكثيرا ما تستهدف هذه المبادرات الأماكن التي ترتفع فيها مستويات الجريمة، وتشمل تحسين وتطوير شبكات النقل المحلية، وإصلاح الفضاءات الحضرية المهملة وتحسين الإضاءة وتشديد الحراسة كوسيلة لإشاعة الإحساس بالأمان لدى السكان المحليين. وأنشئت في عدد من هذه المجتمعات مراكز مجتمعية صغيرة تعرف باسم "مراكز المراقبة" على طول طرق المشاة الرئيسية. ويتولى السكان المحليون العمل في هذه المراكز على مدار الساعة يوميا، وهي مستخدمة للتقليل من تعرض السكان المحليين لمخاطر العنف.

٣٦- وقد وضعت خطط مماثلة لتحسين الأوضاع في المناطق الحضرية في السلفادور وكولومبيا لفائدة المجتمعات المحلية الهامشية التي تعاني من ارتفاع في معدلات تعاطي المخدرات والجريمة، وتتولى تمويل الكثير منها طائفة مختلفة من المنظمات الوطنية والدولية.

٣٧- ويُنفذ في الولايات المتحدة برنامج بعنوان "الشوارع الآمنة"، كان قد أُعدُّ أصلا في مدينة شيكاغو، ثم وُسِّع نطاقه ليشمل مدنا أخرى، وهو يرمي إلى تخفيض مستويات العنف المرتكب في الشارع في المجتمعات المحلية الهامشية. وفي بلتيمور، يُستخدم البرنامج لإشراك طائفة واسعة من التنظيمات المجتمعية المحلية والجماعات الدينية والهيئات التطوعية والرسمية في محاولة لدعم جهود المجتمعات المحلية الرامية إلى التصدي لمختلف المشاكل المنفشة في أحياء المدينة التي تعاني من ارتفاع معدلات الجريمة وتعاطي المخدرات. وتُنظَّم أنشطة للتواصل مع سكان المناطق التي شهدت

المخدرات غير المشروعة نفسها، بل أيضا ظهور ثقافة تعاطي المخدرات. ويمكن لهذه الثقافة في بعض الحالات أن تصبح مكتفية ذاتيا، فهي تكسب سكان تلك المناطق هوية متميزة وفي الوقت ذاته تعمق انفصالهم عن مجتمعهم الكبير.

٣٢- هذه هي المشاكل المتعددة التي تواجهها مجتمعات "البور الساخنة" في بلدان ومناطق في شتى أرجاء العالم. وهي تمثل الذروة القصوى لمشاكل الجريمة والمخدرات التي تتجلى على السواء في شتى أرجاء العالم. وهنا تكمن المعضلة. فهذه المشاكل المتعددة كثيرا ما تتضافر إلى الحد الذي تتحكم فيه في حياة سكان هذه المجتمعات.

جيم- التصدي للمشكلة

٣٣- تعكف الحكومات والأجهزة المحلية وجماعات التطوعيين في الوقت الحاضر في بلدان من مختلف أنحاء العالم على تنفيذ مبادرات ترمي إلى معالجة المشاكل المتعددة التي تثيرها المجتمعات المحلية الهامشية هذه. فعلى سبيل المثال، يمكن لأنشطة الشرطة المجتمعية وتحسين الخدمات الاجتماعية وتمهينة الفرص لممارسة الأنشطة الترويجية وإنعاش البيئات الحضرية أن تفيد في تحسين التماسك الاجتماعي في المجتمعات التي تعاني من التفكك الاجتماعي.

٣٤- ففي البرازيل مثلا، تسعى الحكومة إلى انتزاع السلطة من العصابات الإجرامية المسلحة في المناطق العشوائية (الفافيالات) بشن سلسلة من الغارات البارزة التي يشارك فيها أفراد الشرطة والجيش للقبض على زعماء تلك العصابات وإعادة بسط سيادة القانون. وقد التزم، استكمالاً لنهج إنفاذ القانون هذه المنفذة في بعض المناطق، بالشرطة المجتمعية التي تقوم بمواجهتها وحدات تسمى بـ "شرطة السلام" بالعمل على بناء جسور التواصل مع السكان المحليين، وتنظّم في بعض الأحيان دورات دراسية أو تدعم جماعات من الشبان، مما يجعلها أشبه بالأخصائيين الاجتماعيين. ومن خلال هذه الجهود المتضافرة، يجري العمل على تفويض القاعدة التي تستمد منها العصابات الإجرامية المنظمة سطوتها

في البرازيل، إلى معالجة مشكلة الحوادث التي تستخدم فيها الأسلحة النارية، بالجمع بين تدابير إنفاذ القانون ومبادرات الشرطة المجتمعية بهدف بناء دعائم الثقة والدعم المتبادل مع أفراد المجتمع المحلي. ومثال ذلك عناية أفراد الشرطة بأشقاء أعضاء العصابات المعروفين ممن يحتمل أكثر ما يحتمل أن ينضموا إلى عصابات.

٤٢- وفي فرنسا، أنشئت آلية قضائية جديدة من أجل المناطق المحرومة خصيصاً تُعرف باسم "مراكز العدالة والقانون". وأقيمت هذه المراكز في قلب المناطق المحرومة لتعالج الجرائم البسيطة والمتوسطة. وهي تعمل بالفعل كفروع للمحاكم. وتمارس المراكز عملها أساساً بأسلوب الوساطة. ويدير المركز قاضي صلح يساعده أعضاء من المجتمع المدني. وتستقبل هذه المراكز أيضاً الضحايا وتقدم استشارات قانونية. ويوجد في الوقت الراهن ١٠٧ من هذه المراكز تستقبل أكثر من ٥٠٠.٠٠٠ شخص كل عام.

٤٣- وتضمّنت برامج أخرى التعامل مع آباء وأمهات الشباب المعروف أنهم معرضون لخطر الانضمام إلى العصابات، وذلك بهدف تدعيم جهود الوالدين الساعية إلى الحدّ من تعرض الأبناء لمخاطر جرائم الشوارع وتحسين قدرتهما على ملاحظة ما يظهر عليهم من علامات مبكرة تنبئ بانضمامهم لعصابات. وأولي الاهتمام أيضاً لضمان توفير بدائل للشباب في الشوارع في تلك المجتمعات تغنيهم عن إنفاق أوقاتهم بصحبة أعضاء العصابات. واستتبع هذه البرامج توفير اشتراكات مجانية أو مدعومة في مرافق للأنشطة الترويحية وإقامة نواد وتنظيم أنشطة من أجل الشباب في إطار جهود متضافرة من أجل إيجاد بدائل تغنيهم عن الالتحاق بالعصابات، وكان من الفوائد الإضافية لتلك الجهود تحسين التماسك الاجتماعي بين الشباب في المجتمع المحلي.

٤٤- وفي منطقة قطالونيا بإسبانيا، جرت محاولة لمعالجة مشكلة الانضمام للعصابات وما ترتبه من عنف باتّباع نهج فريد، حيث التزمت حكومة المقاطعة باجتذاب عصابات معيّنة إلى المساهمة في عمليات الحوكمة المحلية.

حوادث استخدمت فيها الأسلحة النارية، وذلك بهدف تشجيع الشباب على التماس طرائق بديلة لفضّ المنازعات وتجنّب ممارسة العنف باستخدام الأسلحة النارية.

٣٨- وفي مدن أخرى بالولايات المتحدة تعاني من جرائم متصلة بالمخدرات وتستخدم فيها الأسلحة النارية، تنفّذ الشرطة المحلية برامج تقدّم للسكان مكافآت مالية مقابل تسليم أيّ أسلحة للشرطة. ورغم أنّ من المستبعد أن يسلم ممارسو العنف في الشارع أسلحتهم، فإنّ هذه البرامج تشيخ إحساساً بين السكان المحليين بتحسّن الحالة الأمنية على العموم نتيجة لقلّة الأسلحة المتداولة.

٣٩- ورغم أنّ مبتكرات التكنولوجيا، مثل الإنترنت، مستخدمة بكثرة لدى المتّحرّين بالمخدرات والعصابات، فيمكن الاستفادة أيضاً من تلك المبتكرات استفادة فعّالة في تمكين المجتمعات المحلية من التصديّ للجرائم المتصلة بالمخدرات والجريمة المنظّمة. وموقع "I paid a bribe" ("لقد دفعت رشوة") الشبكي في الهند مثلاً يتيح للأفراد الإبلاغ عن الحالات التي يطلب فيها منهم موظف رشوة لتيسير الإجراءات الإدارية. ورغم أنّ هذه البرامج يمكن أن تنهض بدور فعّال في تمكين المجتمعات المحلية، فيخشى أن يستخدمها المجرمون أيضاً لتهديد وترهيب الغير.

٤٠- وفي اسكتلندا، حيث رُئي أنّ تعاطي المخدّرات والجريمة يؤثّران بشدّة على منطقة معيّنة، نظّمت الشرطة والمجلس البلدي المحليان فيها مبادرة لتأمين سلامة الأطفال، وهي تحوّل للشرطة المحلية سلطة التقاط الأطفال دون السادسة عشرة غير المصحوبين بذويهم من الشوارع وإعادةهم إلى أسرهم في حال وجودهم فيها بعد الساعة التاسعة مساءً. وفي ليفربول وبعض المدن الأخرى في المملكة المتحدة، وضعت مشاريع مماثلة تقضي بالتقاط الشباب المعرضين للخطر من الشوارع ليلاً سعياً للتصديّ لمشكلة الانضمام للعصابات والجرائم المرتكبة في الشوارع.

٤١- كما أنّ قوات الشرطة في مدن بريطانية، مثل برمنغهام وليفربول ومانشستر، تسعى، على غرار نظيراتها

وملاوي، ومبادرات لتحسين عملية تسجيل الأراضي من أجل تمكين السكان المحليين من الحصول على قروض للتنمية العقارية بضمناً ملكيتهم للأرض، ومن ثم توفير حافز وسبيل للتنمية العقارية داخل تلك المجتمعات المحلية الهامشية.

٤٧- ورغم ما عليه مختلف هذه المبادرات من تباين، فإنها تنفق جميعاً على الاهتمام بإشراك السكان المحليين في كل مرحلة من مراحل العمل.

٤٨- وتؤكد الهيئة على أهمية تلبية احتياجات المجتمعات المحلية التي تعاني من التفكك الاجتماعي قبل أن تصل إلى درجة تصبح فيها القدرات العادية للحكومات والمنظمات المحلية على اتخاذ إجراء فعال في هذا الشأن غير كافية. ويجب التعرف على أولى علامات انهيار التماسك الاجتماعي داخلها وتداركها. وقد تشمل هذه العلامات تغيير التركيبات السكانية والتغير في أنماط استغلال الأراضي وتغير الديناميات الاجتماعية عقب الهجرة أو في مراحل ما بعد النزاع، وتدني مستويات الخدمات التعليمية وعدم كفاية الخدمات الصحية المتاحة ومحدودية تجارة التجزئة وسوء شبكات النقل وتضاعف معدلات العنف.

٤٩- ويمكن للمشاكل المطروحة في هذه المجتمعات أن تستشري خارج حدودها؛ أما إذا ما استمرت لأمد طويل دون حل، فإنّ العدوى تصبح في حكم المؤكّد. وعند هذه النقطة، قد تمارس هذه المجتمعات المحلية الهامشية تأثيراً قوياً يؤدي إلى ظهور التطرف، مما يهدّد نسيج المجتمع الكبير نفسه. وهذا خطر يجب القضاء عليه.

دال- التوصيات

٥٠- إنّ الخروج من الحلقة المفرغة للتفكك الاجتماعي وما يقترن به من مشاكل المخدرات يستلزم اتباع نهج متعدّد التخصصات يشارك فيه أصحاب المصلحة على كافة المستويات، بما يشمل المواطن والأسرة والمجتمع المدني والحكومة بسائر مستوياتها والقطاع الخاص. وتوصي الهيئة في هذا الشأن بما يلي:

ومثال ذلك محاولة نفذت لتحويل إحدى العصابات إلى جمعية ثقافية تعمل على خدمة مصالح الشباب وتيسير إدماج المهاجرين القادمين من أمريكا اللاتينية في المجتمع. وبعد شرعنة العصابة، تمكنت من الحصول على مجموعة استحقاقات من الحكومة، مما أتاح لها تقديم طائفة من المشاريع التعليمية والتدريبية في المناطق التي تعمل بها. وألزم أفرادها في إطار عملية الشرعنة هذه بالتوقّف عن مزاولة الجريمة والعنف.

٤٥- وفي جمهورية إيران الإسلامية، بُدلت محاولات دؤوبة لتوفير المزيد من مواد الوقاية من تعاطي المخدرات في المدارس والسجون وأماكن العمل سعياً إلى الحد من آثار تعاطي المخدرات وفيرس نقص المناعة البشرية على المجتمع. وسعت المنظمات غير الحكومية العاملة في كل قطاع من هذه القطاعات إلى زيادة معرفة المجتمع المحلي بعوامل الخطر وكيفية الحد منه وتوفير طائفة واسعة من الأنشطة الترويجية والرياضية سعياً للحدّ من عدد الشباب الذين ينزلقون إلى هاوية تعاطي المخدرات والأنشطة المتصلة بالمخدرات.

٤٦- وبغضّ النظر عن مختلف المبادرات التي تركّز تركيزاً واضحاً على معالجة المشاكل المتصلة بالمخدرات والجريمة في المجتمعات المحلية الهامشية، بات من المسلّم به أيضاً أنّ الكثير من جوانب الجغرافيا الطبيعية والاجتماعية لهذه المجتمعات الهامشية تزيد بالفعل من الإحساس بالعزلة والتفكك الاجتماعيين بين سكانها ومن صعوبة معالجة هذه المشاكل بشدّة. ومثال ذلك رداءة شبكات النقل أو انعدامها تقريبا لدى بعض المجتمعات الهامشية، وهو ما يعرقل تزويدها بخدمات الدعم مع تعميق إحساسها بالعزلة والضعف. وسعياً لمعالجة هذه المشاكل، التزمت الحكومة في البرازيل وفي بلدان أخرى بتحسين شبكات النقل لتحفيز أشكال التنمية والدعم الأخرى. والتزم في بعض المناطق بالقيام لأول مرة بوضع نظام ناجع لتسجيل الأراضي وتنظيم استغلالها سعياً لعكس مسار الاتجاه المتصاعد نحو التفكك الاجتماعي. وأُتخذت في بعض البلدان، مثل بيرو وجنوب أفريقيا وغانا وكوت ديفوار

(أ) يجب على الحكومات أن تكفل توفير خدمات الوقاية من تعاطي المخدرات، ولا سيما في المجتمعات المحلية التي تعاني من التفكك الاجتماعي. وينبغي إشراك كل أصحاب المصلحة - من مدارس وتنظيمات مجتمعية وآباء وأمهات ودول وهيئات تطوعية - في رسم وتنفيذ برامج رامية إلى تحقيق هذا الهدف، على أن تُعدّ هذه البرامج بما يتفق مع احتياجات كل مجتمع محلي على حدة، وينبغي أن تبعث برسالة رئيسية مفادها أن تعاطي المخدرات ليس قدراً محتوماً على من ينشأ في ذلك المجتمع. وينبغي تنفيذها في إطار مجموعة متكاملة من الأنشطة الأخرى التي تعطي الناس، ولا سيما الشباب، إحساساً إيجابياً بقيمتهم الذاتية وقيمة ما ينجزونه من أعمال مع تزويدهم بالمهارات الحياتية اللازمة لمقاومة الانزلاق إلى عالم المخدرات؛

(ب) قد يجذب الناس في المجتمعات المحلية التي تعاني من التفكك الاجتماعي إلى مزاوله الأنشطة المتعلقة بالمخدرات غير المشروعة إذا ما أحسوا بانسداد أبواب الفرص الأخرى المتاحة أمامهم. ولذا، ينبغي للحكومات أن تكفل تمكين الشباب وأسره من الحصول على فرص للتعليم والعمل والترويح عن النفس على غرار الفرص المتاحة في أماكن أخرى؛

(ج) يجتذب الشباب في المجتمعات التي تعاني من الحرمان الاقتصادي أن يجذب الشباب إلى دائرة تعاطي المخدرات بدافع من الانبهار بمظاهر النجاح المالي المقترن بالانخراط في أنشطة المخدرات غير المشروعة، الأمر الذي يعمق من هميشهم في المجتمع الكبير. ومن ثم، ينبغي للحكومات، في إطار استراتيجياتها الرامية إلى معالجة مشكلة المخدرات في المجتمعات المهمشة، أن تتصدى لمظاهر النجاح المالي المقترن بالعمل في سوق المخدرات غير المشروعة وأن تهدف إلى إيجاد بدائل تكون قدوة للشباب. وهذا أمر بالغ الأهمية في الأماكن التي كان زعماء العصابات يمثلون فيها سابقاً القدوة الوحيدة أمام الشباب؛

(د) ينبغي أن يُنفذ برنامج شامل من تدابير الإصلاح المجتمعي على أوسع نطاق ممكن في المجتمعات المحلية التي تعاني من التفكك الاجتماعي ومن مشاكل متصلة

(هـ) ينبغي للحكومات أن تستهدف في عمليات التخطيط والتنمية أن تكفل تمتع هذه المجتمعات المحلية الهامشية بالقدرات والوسائل اللازمة للتحوّل إلى مجتمعات مزدهرة ترتبط بمجتمعها الكبير بدلاً من أن تنفصل عنه. وينبغي أيضاً الاستفادة من الإمكانيات التي يتيحها الإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات النقالة لتيسير هذا الربط؛

(و) ينبغي للحكومات أن تنظر في تنفيذ مبادرات الشرطة المجتمعية من أجل إقامة علاقات الثقة والاحترام المتبادل مع السكان المحليين مع توطيد الأمان والأمن في الوقت ذاته بحيث لا يرى السكان المحليون في أجهزة إنفاذ القوانين خطراً يهددهم، بل أداة لحمايتهم وتحقيق رفاههم. ومن شأن المشاركة الفعلية للشرطة المحلية في الأنشطة الترويجية والرياضية والثقافية أن تيسر إقامة علاقات الثقة بين السكان المحليين وأجهزة إنفاذ القانون إلى جانب تعزيز احترام سيادة القانون؛

(ز) ينبغي للأجهزة الحكومية أن تكفل لمن يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات إمكانية الحصول بسهولة على خدمات عالية الجودة للعلاج وإعادة التأهيل بحيث يحصلون على علاج فعّال بأسرع ما يمكن. وينبغي أن يُوفّر العلاج على أساس تمكين المتعاطين من التحرّر من الارتهاك للمخدرات لا الاكتفاء بالسعي إلى التخفيف من بعض الأضرار المقترنة بالمدّامة على إساءة استعمال المخدرات؛

(د) ينبغي أن يُنفذ برنامج شامل من تدابير الإصلاح المجتمعي على أوسع نطاق ممكن في المجتمعات المحلية التي تعاني من التفكك الاجتماعي ومن مشاكل متصلة

والجماعات في المجتمعات المحلية الهامشية من النهوض بدور فعال في التطور والاستقلالية الذاتيين. ومن شأن مبادرات تسجيل الأراضي أن تُكسب المبادرات الشعبية مزيداً من الزخم. وقد يلزم أن تبادر الحكومات إلى تنفيذ عمليات الإصلاح من أجل تقديم نموذج لما يمكن تحقيقه داخل المجتمع المحلي. غير أنه لا غنى عن إشراك أعضاء المجتمع المحلي في عملية الإصلاح وإذكاء إحساسهم بأنهم يملكون زمام أمرهم؛

(ي) تؤكد الهيئة أهمية التعاون الدولي في بناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية وتبادل الممارسات الفضلى في إعادة تأهيل المجتمعات المهمشة عن طريق الاستثمار في التماسك الاجتماعي والخدمات والبنية التحتية بهدف تهيئة مجتمعات محلية متماسكة وآمنة وخالية من المخدرات.

(ح) يجب على أجهزة إنفاذ القوانين أن تدرك أهمية التماسك الاجتماعي في علاج التفكك الاجتماعي ومشكلة تعاطي المخدرات في المجتمعات المهمشة. وينبغي للحكومات أن تركز على استكمال برامج إنفاذ القوانين، التي تقوم بها بهدف تجريد العصابات الإجرامية العاملة في تلك المجتمعات من سطوتها، بالتدابير الموصى بها أعلاه، ومن بينها الشرطة المجتمعية وبرامج الوقاية والعلاج وتوفير الخدمات والبنى التحتية. وينبغي الاستمرار في بذل هذه الجهود من أجل تعميق الإحساس بالأمان والأمن لدى السكان وتحدي سطوة العصابات الإجرامية الظاهرة؛

(ط) ينبغي نشر ثقافة التنمية والتمكين والإمساك بزمام الأمور لدى جميع أصحاب المصلحة بدلاً من تعميق تهميش المجتمعات المعنية بإشاعة ثقافة الاتكال على الغير. ومن شأن برامج، مثل برامج القروض الصغرى، أن تمكن الأفراد